S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/478
19 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١١٠٠ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وطلب إلي فيه أن أبقيه، بصفة منتظمة، على علم بالحالة في ليبريا، ولا سيما بالتطورات الهامة في العملية الانتخابية، وأن أقدم تقريرا بحلول ٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٧. ويقدم التقرير معلومات عما استجد من تطورات في ليبريا منذ تقريري السابق المؤرخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧ (S/1997/237)، ويتضمن تقييما لحالة الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة.

ثانيا- الجوانب السياسية

٢ - منذ تقديم تقريري الأخير، أحرزت العملية الانتخابية في البلد تقدما ملموسا. وقد أنشئت، في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، لجنة الانتخابات المستقلة الليبرية، التي تتولى المسؤولية عن تنظيم الانتخابات وإجرائها، بينما أنشئت المحكمة العليا المعاد تشكيلها، والمكلفة بالبت في المنازعات الانتخابية، في ٧ نيسان/ أبريل، بتأخير شهر في كلتا الحالتين عما كان مقررا في الجدول الزمني الذي وضعته لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأدى هذا التأخير إلى تخلف الانتخابات عن موعدها المقرر، وألقى بشكوك جدية على احتمالات عقد انتخابات موثوق بها بحلول ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧، وهو التاريخ المحدد أصلا.

٣ - بيد أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واصلا أعمالهما التحضيرية للانتخابات. وعلى النحو المبين في الفرع رابعا أدناه، نشر مراقبو الانتخابات المدنيون التابعون لبعثة الأمم المتحدة على جميع مقاطعات ليبريا الثلاث عشرة، ويجري التحضير لنشر المراقبين الـ ٢٠٠ المنصوص عليهم في تقريري المؤرخ ١٩ آذار/ مارس، لمراقبة العملية الانتخابية نفسها. وبدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعادة الليبريين الموجودين في المنطقة دون الإقليمية والراغبين في العودة إلى وطنهم فورا للمشاركة في الانتخابات. وفي تلك الأثناء، تسارعت وتيرة تنفيذ

190697 190697 97-16418

البرامج الانتقالية، ويجري وضع ترتيبات لضمان اتباع هذه البرامج بأنشطة إعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، استمر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية في تلقي قوات إضافية وفي توسيع وجوده، على نحو يكفل استتباب الأمن ويشجع السكان المدنيين على التنقل بحرية في جميع أرجاء البلد. كما شجع انتشار فريق الرصد على طول الحدود مع البلدان المجاورة بعض اللاجئين على العودة إلى تلك المناطق، وإن كانت بأعداد صغيرة.

٤ - وفي الفترة ما بين ٢٤ و ٢٧ نيسان/ أبريل، قام فريق تقييم تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يرأسه وزير خارجية نيجيريا، الزعيم توم إيكيمي، ويضم وزير خارجية غينيا، السيد الأمين كامارا، ونائب وزير خارجية غانا، السيد فكتور غبيهو، بزيارة ليبريا لتقييم حالة التحضير للانتخابات. وفي أعقاب مشاورات مكثفة مع مجلس الدولة الليبري، ولجنة الانتخابات المستقلة، والأحزاب السياسية المسجلة، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة، انكبت لجنة التقييم على مجموعة التدابير الانتخابية التي قدمتها لجنة الانتخابات والتي تتكون من مشروع قانون انتخابي، ومدونة قواعد سلوك للأحزاب السياسية، وجدول زمني للأنشطة الانتخابية، وميزانية.

٥ - واتخذ فريق التقييم عددا من القرارات الرامية إلى تأكيد عزم الجماعة الاقتصادية على مراقبة العملية الانتخابية عن كثب. وقرر الفريق تخفيض الميزانية الانتخابية التي اقترحتها لجنة الانتخابات من ٩,٥ ملايين دولار إلى ٥,٤ ملايين دولار، تتألف من ٤,٧ ملايين دولار للجوانب التنفيذية و ٠٠٠ ٧٠٠ دولار لتكاليف الموظفين.

٦ - وفيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات، طلبت لجنة الانتخابات إلى فريق التقييم أن يعيد النظر في الموعد المقرر لإجراء الانتخابات بموجب اتفاق أبوجا، (S/1995/742، المرفق)، وأشارت إلى أنه يلزم ٧٤ يوما إضافيا للإعداد للانتخابات على نحو مناسب. كما طلبت الأحزاب السياسية الليبرية المسجلة بالإجماع إلى فريق التقييم أن يمدد الجدول الزمني للانتخابات، وأعرب كثير منها عن تفضيله إرجاء الانتخابات حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

٧ - كما رأت بعثة مراقبي الأمم المتحدة، بعد استعراض الحالة بعناية، أنه من غير الممكن عقد انتخابات موثوق بها في ٣٠ أيار/ مايو. وبناء على ذلك، كتبت، في ١ أيار/ مايو ١٩٩٧، إلى الجنرال ساني أباشا، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس دولة نيجيريا، كي أعرب له عن قلقي إزاء عدم تخصيص وقت كاف لإنجاز الجوانب التقنية من العملية الانتخابية، وكي أوضح له أن تحقيق هذا الغرض يستلزم ما لا يقل عن ٧٠ يوما اعتبارا من تاريخ سن القانون الانتخابي. وبعد أن أحطت علما بقرار فريق التقييم القاضي بتولي الجماعة الاقتصادية مسؤولية أكبر عن الجوانب المادية والسوقية للعملية الانتخابية، بما في ذلك النقل وشراء المواد الانتخابية، أكدت بقوة على أهمية تبكير الجماعة الاقتصادية في وضع خطة مفصلة ودقيقة، عند اضطلاعها بتلك المهام. وأشرت أيضا إلى الحاجة إلى إنشاء آلية للتنسيق المشترك، على النحو المبين في تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٩ آذار/ مارس، بغية ضمان

التنسيق الكافي بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية في الإعداد للانتخابات. وكتبت أيضا إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية كي أدعو هذه المنظمة إلى المشاركة في الآلية.

٨ - وفي رسالة مؤرخة ٥ أيار/ مايو، وافاني رئيس الجماعة الاقتصادية بنتائج مهمة التقييم وأبلغني أن فريق التقييم أوصى بتمديد الجدول الزمني للانتخابات ٣٠ يوما، وأنه يتشاور في ذلك مع رؤساء دول الجماعة الاقتصادية الآخرين بغية اتخاذ القرار اللازم. وذكر أيضا أن فريق التقييم لاحظ أن عددا كبيرا من اللاجئين لا يزالون خارج البلد، وجدد نداءه إلى الأمم المتحدة لتيسير العودة الفورية إلى ليبريا.

٩ - وفي ٦ و ١٣ أيار/ مايو، أجريت مشاورات غير رسمية في نيويورك بمشاركة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والمانحين الرئيسيين لمناقشة الأعمال التحضيرية المتعلقة باقتراح دعوة المؤتمر الاستثنائي المخصص لدعم عملية السلام في ليبريا إلى الانعقاد من جديد. ونشأ عن هذه المشاورات توافق في الآراء مؤداه أن الشروط الأمنية السائدة في ليبريا مناسبة لعقد الانتخابات وأن الهدف المنشود هو عقد انتخابات موثوق بها وحرة ونزيهة في أقرب موعد ممكن من الناحية التقنية. إلا أنه تم التسليم بأنه لم يعد من الممكن تقنيا عقد الانتخابات في ٣٠ أيار/ مايو، وأنه يتعين وضع جدول زمني معقول للانتخابات. واتفق المشاركون أيضا على أنه من مصلحة الجميع زيادة تدفق المعلومات وتحسين التنسيق بين جميع الشركاء في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وبناء على ذلك، قام ممثلي الخاص، وفريق الوساطة، وممثلو المانحين في مونروفيا بإنشاء "لجنة دائمة" تعقد اجتماعات منتظمة في مونروفيا لتيسير حل المسائل التقنية التي قد تثور أثناء التحضير للانتخابات. وتضم اللجنة الدائمة، بالإضافة إلى ممثلي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ووكالات الأمم المتحدة المعنية، لجنة الانتخابات وأعضاء فريق الوساطة، أي سفراء سيراليون وغينيا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن ممثلي المانحين. وأبلغت هذه التطورات إلى رئيس الجماعة الاقتصادية في رسالة أخرى وجهتها إليه في ٩ أيار/ مايو ١٩٩٧.

١٠ - وعقد في أبوجا في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧ اجتماع قمة استثنائي للجنة التسعة المعنية بليبريا التابعة للجماعة الاقتصادية، لتحديد موعد الانتخابات في ليبريا، وكذلك لاتخاذ قرار بشأن القانون الانتخابي والميزانية. وسبق انعقاد اجتماع القمة اجتماع وزاري للجنة التسعة في ١٦ أيار/ مايو، ومشاورات بين رئيس الجماعة الاقتصادية، وزعماء الأحزاب السياسية الليبرية المسجلة، وموقعي اتفاق أبوجا، وأعضاء لجنة الانتخابات المستقلة.

١١ - واقترحت الأحزاب السياسية، خلال هذه المشاورات، إدخال تعديلات على مشروع القانون الانتخابي بحيث يدرج فيه استخدام بطاقة اقتراع واحدة لمرشحي الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وعد بطاقات الاقتراع في مراكز الاقتراع بدلا من عدها في موقع مركزي. وأقر اجتماع القمة القانون الانتخابي بالصيغة التي عدلته بها الأحزاب السياسية. كما أقر الاجتماع تمديد فترة مجلس الدولة الليبري، بتكوينه الحالي، إلى حين تسلم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة.

١٢ - وقرر مؤتمر القمة تمديد الجدول الزمني للانتخابات تمديدا فعليا بنحو ٦٠ يوما، أي أنه تقرر إجراء انتخابات الجمعية التشريعية والرئاسة في ١٩ تموز/ يوليه، بحيث تتسلم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة في ٢ آب/ أغسطس. ولكن إذا اقتضى الأمر إجراء دورة حاسمة لانتخابات الرئاسة، فإنها ستعقد في ٢ آب/ أغسطس بحيث تتولى الحكومة الجديدة السلطة في ١٦ آب/ أغسطس. وأقر مؤتمر القمة أيضا الميزانية الانتخابية المخفضة البالغة ٥,٤ ملايين دولار.

١٣ - وفي ١٢ حزيران/ يونيه، عُقد المؤتمر الاستثنائي المخصص لدعم عملية السلام في ليبريا من جديد في جنيف على المستوى الوزاري، بمشاركة الوزراء المعنيين من هولندا (ممثلة الاتحاد الأوروبي)، وليبريا ونيجيريا (بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، وزمبابوي (ممثلة لمنظمة الوحدة الأفريقية)، وبوركينا فاصو وكوت ديفوار، وبرئاسة الأمم المتحدة. وأعلن المشاركون التبرع بما يزيد على ١٥ مليون دولار لعملية السلام في ليبريا، بما في ذلك العملية الانتخابية، وقد دفع فعلا قسم كبير من هذا المبلغ. وتحديدا، أعلنت حكومة غانا التبرع بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار للانتخابات؛ وأعلن الاتحاد الأوروبي التبرع بمبلغ ٣,٧ ملايين دولار لتغطية تكاليف البنود ذات الأولوية المدرجة في ميزانية الانتخابات؛ وأعلنت حكومة اليابان أنها تدرس إمكانية تأجير طائرة هليكوبتر لدعم العملية الانتخابية؛ وأعلنت حكومة الولايات المتحدة المساهمة بمبلغ ٧,٤ ملايين دولار للعملية الانتخابية وتوفير دعم إضافي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية، بما في ذلك تقديم معدات للاتصالات وطائرتي هليكوبتر إضافيتين لقوة حفظ السلام؛ وستقوم حكومة الدانمرك بتقديم صناديق الاقتراع ونقلها ودعم تدريب المدربين؛ وأعلنت منظمة الوحدة الأفريقية أنها قدمت ٠٠٠ ٢٠٠ دولار للانتخابات. وأعلن وزير الخارجية الليبري أن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية دفعت حتى الآن ٠٠٠ ٣٢٥ دولار من أجل التكاليف الإدارية للانتخابات، ومن أجل توفير السكن لأعضاء لجنة الانتخابات. وأعلنت حكومات ألمانيا وبلجيكا والسويد وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج أن كل منها سترسل على الأقل ثلاثة مراقبين للانتخابات. وأبدى الزعيم إيكيمي استعداده للتعاون مع الأمم المتحدة في آلية للتنسيق المشترك. وناقش الأمين العام المساعد، إبراهيما فال، الذي ترأس المؤتمر الاستثنائي، طرائق الآلية مع الزعيم إيكيمي. وتجري مناقشة المقترحات المتعلقة بدعوة المؤتمر الاستثنائي إلى الانعقاد من جديد، إما قبل الانتخابات وإما عند تسلم الحكومة الجديدة للسلطة.

١٤ - وقام ما مجموعه ١٧ حزبا سياسيا يتوقع أن تشارك في الانتخابات بالتسجيل لدى لجنة الانتخابات المستقلة. وقد عكفت هذه الأحزاب على اختيار مرشحيها للانتخابات الرئاسية، وأنشأ بعضها مكاتب في المقاطعات المختلفة.

١٥ - وأنهى السيد أنثوني نياكي، في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، مهمته بصفته ممثلي الخاص بشأن ليبريا. وقد خلفه السيد توليامبني كالوموه، الذي وصل إلى مونروفيا في ٢٨ نيسان/ أبريل. وأود أن أعرب عن تقديري للسيد نياكي لما قدمه من خدمات ممتازة لقضية السلام في ليبريا، ولا سيما لما قدمه من مساهمة كبيرة في إنجازات بعثة مراقبي الأمم المتحدة.

ثالثا - الجوانب العسكرية

حالة الأمن

١٦ - ما زال قدر نسبي من السلام والاستقرار سائدا في أنحاء ليبريا، ويعتبر مستوى الأمن الذي يسود البلد الآن كافيا لإجراء الانتخابات على صعيد البلد بأكمله. ورغم وقوع بضع حوادث بسيطة في أجزاء مختلفة من البلد، فقد تمكن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من السيطرة على حالة الأمن بسرعة وعلى نحو فعال في جميع الحالات.

نزع السلاح

١٧ - منذ انتهاء فترة نزع السلاح الرسمية في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٧، أقدم ما مجموعه ١٣٢ من المقاتلين السابقين على نزع السلاح طوعا في مقاطعات ريفرسيس، وغراند كرو، وغراند جيدي، التي تعذر فيها نزع السلاح من قبل بسبب صعوبة الوصول الى هذه المناطق. وحتى ١٣ حزيران/يونيه، بلغ المجموع التراكمي للأسلحة والذخيرة التي قام المراقبون العسكريون باستردادها والتحقق منها ٠٣٦ ١٠ قطعة سلاح وما يزيد على ١,٢٤ مليون قطعة متنوعة من الذخيرة، بينما أفادت التقارير أنه قد تم تسليم نحو ٧٥٠ ٣ قطعة سلاح الى فريق المراقبين خارج مواقع نزع السلاح الرسمية. وبالاضافة الى ذلك، فقد أسفرت عمليات التطويق والبحث التي يضطلع بها فريق المراقبين عن استرداد نحو ٥٠٠ ٣ قطعة سلاح و ٠٠٠ ١٥٠ قطعة ذخيرة. وتشمل عمليات الاسترداد الرئيسية التي تمت مؤخرا المدفعية الثقيلة من باتلو في مقاطعة نيمبا، ومدافع الهاون والمدافع المضادة للدبابات من مقاطعة لوفا وكميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة من مقاطعات بونغ ماينز، وبيوكانن، ومنروفيا، وتابمانبرغ، وبو ووترسايد، وفوينجاما.

نشر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

١٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل فريق المراقبين العسكريين يتلقى تعزيزات كبيرة. ففي نيسان/أبريل، وصل ٣٢٠ فردا من بوركينا فاصو، و ٣٢١ فردا من النيجر، وفريق طبي يتألف من ٣٥ رجلا من كوت ديفوار، الى جانب التحاق قوات اضافية من بنن قوامها ٢٥٠ فردا بفريق المراقبين في أيار/مايو. وقد وصلت هذه التعزيزات بقوام فريق المراقبين الى نحو ٠٠٠ ١١ فرد ينتشرون في ٤٨ موقعا مختلفا. وبالرغم من إعادة نشر بعض قوات فريق المراقبين في سيراليون فيما يتصل بالأزمة التي يمر بها ذلك البلد، فإن ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين يعتقدان أن فريق المراقبين ما زال لديه في الوقت الراهن ما يكفي من القدرة على كفالة الأمن للانتخابات القادمة في ليبريا. وساعدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أيضا في إجلاء موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين من سيراليون.

١٩ - وقد أنجزت البعثة نشرها المقرر في ١٦ موقعا تغطي جميع مقاطعات ليبريا الـ ١٣ (انظر المرفق الأول والخريطة). وقد تم بنجاح تحويل المحطات الميدانية التي أنشئت خلال عملية نزع السلاح الى قواعد لمراقبة الانتخابات. وكل قاعدة من هذه القواعد مزودة بمراقب مدني للانتخابات أو اثنين، وأربعة

أو خمسة مراقبين عسكريين يواصلون بشكل مشترك الاضطلاع بمهام استطلاعية في الريف لجمع المعلومات عن طبيعة الأرض والهياكل الأساسية ولتحديد المراكز السكانية. وقد أتيحت هذه المعلومات للجنة الانتخابات حتى تستخدمها في تخطيطها للانتخابات القادمة.

رابعا - العملية الانتخابية

أعمال التحضير للانتخابات التي تضطلع بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

٢٠ - تسير الأعمال التحضيرية لمراقبة الانتخابات التي تقوم بها بعثة المراقبين وفق الجدول المحدد لها، كما أشير في الفرع الثاني أعلاه. وقد تم تعزيز الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة لتصل الى القوام الكامل لها الذي يتألف من أربعة من موظفي الانتخابات. وقد انضم ما مجموعه ٣٤ مراقبا مدنيا للانتخابات الى المراقبين العسكريين الـ ٧٨ خارج منروفيا لتشكيل أفرقة متوسطة الأجل من مراقبي الانتخابات، تعمل انطلاقا من ١٦ قاعدة مراقبة قائمة في الميدان، وفي منروفيا. وبالاضافة الى الأنشطة الوارد وصفها أعلاه، فإن أفرقة المراقبين المتوسطة الأجل تقدم التقارير عن أنشطة الأحزاب السياسية وتتولى التحضير لوصول مراقبين اضافيين يتم نشرهم أثناء الانتخابات نفسها. وتعمل البعثة أيضا مع أفرقة المراقبين الأخرى لكفالة الكفاءة في تنسيق عملية المراقبة الانتخابية. وسيجري تقاسم شبكة اتصالات البعثة مع مراقبي الانتخابات حتى حلول فترة الاقتراع وأثناءها.

٢١ - وفي حين أن المشاورات التي أجريت من قبل قد أشارت الى أن عملية عد الأصوات ستكون مركزية، فإن مجموعة قواعد الانتخابات التي تمت الموافقة عليها في أبوجا تشتمل على نص يقضي باللامركزية العد الذي يتعين القيام به في مراكز الاقتراع. ويزيد هذا من الحاجة الى اتباع اجراء "العد السريع" الذي اشترطته في تقريري الأخير كجزء من عملية التحقق من العد. ومن أجل هذا، أعتزم تعيين خبير استشاري في وحدة الانتخابات التابعة للبعثة أثناء الفترة اللازمة لتنظيم وإجراء عملية "العد السريع".

٢٢ - وللقرار المتخذ باللامركزية عملية العد أثره على عدد المراقبين المطلوبين لفترة الاقتراع. فكما أشير في تقريري الأخير سيجري نشر ٢٠٠ مراقب خلال فترة الاقتراع. بيد أنه كان من المتوقع في ذلك الحين أن يمكن كفالة مستوى مناسب من المراقبة، في حالة إجراء انتخابات رئاسية حاسمة، عن طريق نحو ٥٠ مراقبا دوليا يجري تعيينهم محليا، الأمر الذي يخفض التكاليف الى أقصى حد ممكن. ولكن القرار المتخذ باجراء العد في مراكز الاقتراع، بدلا من اجرائه في موقع مركزي، سيحتاج الى نشر عدد أكبر من المراقبين. ومن ثم، فإن البعثة تقترح نشر ما يصل الى ٢٠٠ مراقب لدورة الانتخابات الحاسمة، إذا ما اقتضت الضرورة اجراءها.

٢٣ - ويجري تقاسم الطائرات العمودية والمركبات التابعة للبعثة مع لجنة الانتخابات من أجل تسهيل حركة الموظفين في الميدان. ويتولى موظفو قواعد المراقبة التابعة للبعثة مساعدة موظفي لجنة الانتخابات المستقلة في الاضطلاع ببعثات التقييم، وتوفير سبل النقل، والاتصالات والدعم العام. بيد أنه في حين

يجري نشر الأصول التابعة للبعثة من أجل مساعدة اللجنة، فليس لدى البعثة القدرة السوقية اللازمة للعمل بوصفها آلية الدعم الرئيسية للعمليات الانتخابية. ومن ثم، فإنها ستقوم بتوفير الدراية الفنية للجنة الانتخابات في مراحل التخطيط للسوقيات، والتنسيق مع فريق المراقبين والمانحين الرئيسيين لدى تنفيذ خطة السوقيات الخاصة بالانتخابات.

٢٤ - وتساعد وحدة الإعلام التابعة للبعثة في توفير المعلومات المدنية عن التسجيل والتصويت للناخبين الليبريين. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتوفير نحو ٥٠٠ ٥ جهاز استقبال لاسلكي يعمل على الموجة القصيرة بدون بطاريات، والتي تقوم الآن عملية البحث عن أرضية مشتركة التابعة للمنظمات غير الحكومية بتوزيعها على المراكز المجتمعية، والكنائس، والمدارس، ومراقبي الانتخابات في المناطق النائية من ليبريا، حيث لا توجد وسيلة أخرى للوصول الى وسائط الإعلام. وتقدم الحملة الإعلامية الموجهة للناخبين أيضا مسلسلا للرسوم المتحركة يشدد على مسائل من قبيل سرية التصويت ويجري نشر رسالة اخبارية عن العملية الانتخابية، كما تبث محطات الإذاعة الليبرية الآن برنامجا إذاعيا من وضع البعثة.

٢٥ - وقد وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات اخصائي ديموغرافي وخبيرين في الانتخابات للمساعدة في تسجيل الناخبين وتثقيفهم وإدارة العملية الانتخابية. ووفر البرنامج أيضا المركبات، والحواسيب ومعدات الاتصالات، ومولد للكهرباء. ويجري حاليا اقتناء الدراجات الآلية ولوازم المكتب.

أنشطة اللجنة المستقلة للانتخابات

٢٦ - انتهت لجنة الانتخابات من تعيين نحو ٨٠ في المائة من موظفي التسجيل في منروفيا، الذين يجري الآن استكمالهم عن طريق التعيين المحلي في المقاطعات. وقد قامت اللجنة أيضا بتعيين وتدريب موظفين عموميين للانتخابات يتولون مسؤولية تنسيق الانتخابات على الصعيد الإقليمي وتحديد الأماكن اللازمة لمراكز التسجيل والاقتراع. وتعتزم اللجنة إنشاء مكاتب لموظفي الانتخابات العموميين في كل مقاطعة؛ الى جانب مكاتب اضافية يرأسها موظفون مساعدون على الصعيد دون القطري. وقد تم بالفعل نشر الموظفين العموميين الجدد، والموظفين التابعين لهم في المقاطعات بمساعدة البعثة والمؤسسة الدولية لنظم الانتخابات.

٢٧ - وقد أقامت لجنة الانتخابات حلقات عمل اشتركت فيها الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام في منروفيا بغية تحسين التفهم لمجموعة قواعد الانتخابات، كما أنشأت لجنة مشتركة بين الأحزاب لتكون بمثابة محفل للاتصال السياسي بين الأحزاب. كما أنشأت اللجنة مجموعة من اللجان من أجل تناول كل جانب من جوانب العملية الانتخابية، تجمع بين موظفي المساعدة التقنية الدوليين على المستوى التنفيذي.

٢٨ - وقد أعلنت اللجنة خطة عمل منقحة للانتخابات تشتمل على ما يلي:

٢٩ أيار/مايو	بدء برنامج التثقيف المدني
٩ حزيران/يونيه	نشر القوائم المؤقتة للأحزاب/الإئتلافات/التحالفات
١٦ حزيران/يونيه	بدء الحملة الانتخابية
٢٤ حزيران/يونيه	بدء تسجيل الناخبين
٣ تموز/يوليه	الانتهاء من تسجيل الناخبين
١١ تموز/يوليه	نشر القائمة النهائية للناخبين
١٨ تموز/يوليه	انتهاء الحملة الانتخابية
١٩ تموز/يوليه	الاقتراع والعد
٢٠ تموز/يوليه	إعلان نتائج الانتخابات

التنسيق

٢٩ - سوف تقدم موافقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الاشتراك في آلية مشتركة لتنسيق الانتخابات مع الأمم المتحدة، كما أعلن في المؤتمر الاستثنائي المخصص لدعم عملية السلام في ليبريا المعقود في جنيف في ١٢ حزيران/يونيه، مساعدة كبيرة لتنسيق الأعمال التحضيرية للانتخابات. وفي تقريري السابق حددت أربع مهام رئيسية يتعين تحقيقها من خلال التنسيق المشترك للانتخابات بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستكون الإجراءات الجديدة التي يلزم التوصل اليها الآن بين الأمم والجماعة ضرورية لتأدية هذه المهام، وهي: كفالة الوفاء بالاحتياجات التنفيذية واستمرار العملية الانتخابية في الطريق المرسوم لها؛ وتنسيق نشر المراقبين الدوليين والسوقيات وترتيبات الأمن المتعلقة بهم؛ وتحديد الفجوات والاحتياجات في العملية الانتخابية؛ والشهادة المشتركة بصحة نتائج الانتخابات.

بارامترات للتحقق

٣٠ - أعتقد أن ثمة عنصرين سيقرران ما إذا كانت الانتخابات الليبرية متسمة بالحرية والنزاهة أم لا. العنصر الأول هو خلق ميدان مهيأ لإقامة انتخابات حرة ونزيهة، أما العنصر الثاني فهو كفاءة ومصداقية تنظيم الانتخابات وإجرائها من قبل اللجنة المستقلة للانتخابات. ومن ثم، فإن تقييم البعثة للعملية الانتخابية سيستند الى البارامترات التالية:

(أ) تشتمل العناصر التي تحدد حرية ونزاهة البيئة الانتخابية على استمرار توافر الأمن لتسهيل حرية الحركة والتحرر من الترهيب؛ وسرية الاقتراع؛ ووصول جميع الأحزاب السياسية الى وسائط الإعلام، ولا سيما تخصيص وقت لها في الإذاعة، ومصداقية حملة تثقيف الناخبين؛ ومدى قدرة الأحزاب السياسية على الوصول بحملتها الانتخابية الى جميع المناطق؛ وحرية الناس في الانضمام أو رفض الانضمام الى الأحزاب؛

(ب) تشتمل المعايير التنفيذية التي تحدد عمل لجنة الانتخابات على انشاء مكاتب وظيفية إقليمية في الوقت المناسب؛ وشراء المواد اللازمة وتسليمها في الوقت المناسب؛ والانتهاء بنجاح وفي الوقت المناسب من تسجيل الناخبين؛ وإنشاء أعداد كافية من مواقع الاقتراع، توزع توزيعا سليما من أجل ضمان التغطية الكافية لمجموع الناخبين؛ وأمن صناديق الاقتراع وغيرها من المواد الحساسة؛ ودقة العد.

المشورة التقنية والمساعدة المقدمتان من المانحين

٣١ - بالاضافة الى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقوم اللجنة الأوروبية والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بتقديم مساعدة تقنية ومساعدة تتعلق بالسوقيات الى لجنة الانتخابات المستقلة. ويعمل المستشارون التقنيون التابعون لهذه المنظمات وفق احتياجات اللجنة، ويساعدون اللجنة في الوقت الراهن في جميع جوانب عملها. وتعكف المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات على المساعدة في صياغة ووضع الاجراءات التي تنظم التسجيل والاقتراع، وتصميم وشراء المواد، فضلا عن توفير الدعم المتعلق بالسوقيات، وقد وفرت اللجنة الأوروبية مكاتب للمقر وقدمت الدعم للمكاتب الإقليمية، فضلا عن الدعم المتعلق بالسوقيات؛ وقدمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المشورة التقنية فيما يتصل بمجموعة من القضايا الانتخابية؛ ووفرت نيجيريا مركبات في مقر اللجنة حتى يستخدمها المفوضون.

خامسا - حقوق الإنسان

٣٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، نفذت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا سلسلة من البعثات في كامل أنحاء ليبريا بهدف تقييم الحالة العامة لحقوق الإنسان. وخلال هذه البعثات، لم تتأكد انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان. بيد أن مجلس الدولة أنشأ لجنة يرأسها وزير العدل للتحقيق في حادثة تعطيل حفل أقامته مؤخرا مجموعة من المسلمين كانوا يزورون منازلهم في مقاطعة بونغ بسبب العنف. وتقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بإجراء تحقيق في ادعاءات حديثة روجت على نطاق واسع مناداها أن شخصا قُتل وأصيب آخرون خلال عملية محاصرة وتفتيش قام بها جنود تابعون لفريق المراقبين في منجم الذهب لاجوا في مقاطعة غراند كيب ماونت. وطلبتُ إلى ممثلي الخاص أن يثير هذه الادعاءات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٣ - وتعززت مجموعة المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في ليبريا بإنشاء ما لا يقل عن أربع منظمات لحقوق الإنسان، تتعاون جميعها مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وتعمل بوصفها أعضاء في المركز الليبري لحقوق الإنسان. وتلقى المركز منحة من جهة مانحة دولية رئيسية لغرض إنشاء مكاتبه، كما سيشرع قريبا في البرمجة. وفي غضون ذلك، يواصل فرادى المنظمات الأعضاء تنفيذ برامج متنوعة، ورصد حالات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، واستضافة حلقات دراسية وحلقات عمل وبرامج إذاعية تتعلق بالتربية المدنية، وتوفير خدمات المساعدة القانونية ورصد العملية الانتخابية خلال مراحل تطورها. وبلغت المساعدة المالية من الجهات المانحة الدولية إلى منظمات حقوق الإنسان الليبرية مستواها الأدنى، وكانت

بطيئة في أفضل الحالات. وسعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا إلى الحصول على تعاون الجهات المانحة لتصحيح هذا الوضع.

٣٤ - واستضافت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، في إطار تنفيذ ولاية بناء القدرات المسندة إليها، وبالتعاون مع دولة عضو، حلقة دراسية مدتها يومان عقدت في ١ و ٢ أيار/مايو، اشترك فيها ٥٥ ممثلا من منظمات حقوق الإنسان الليبرية والمنظمات المهتمة. وبناء على طلب المشتركين، تقرر عقد حلقات دراسية إضافية بوصفها من أنشطة المركز الليبري لحقوق الإنسان.

٣٥ - وإني مدرك أيضا لفحوى البيان الذي أدلى به رئيس لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين، الذي حث فيه مركز حقوق الإنسان بالأمانة العامة على أن يوفر، بناء على طلب حكومة ليبريا، الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لتمكينها من إحياء هياكل حقوق الإنسان وآلياته المتدهورة. وأنوي أن أتشاور مع المفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان بشأن الوسائل والأساليب اللازمة لتنفيذ آراء اللجنة.

سادسا - الجوانب الإنسانية

٣٦ - على أثر انتهاء عملية نزع السلاح والتسريح ونشر أفراد فريق المراقبين في معظم أجزاء البلد، أصبحت الآن منظمات الإغاثة قادرة على العمل في كامل المقاطعات الثلاث عشرة في ليبريا. وفي هذه الفترة من السنة، لا يمكن الوصول إلى السكان المعرضين للخطر سوى في أقل من نصف المقاطعات.

٣٧ - وفي حين أن إمكانيات الوصول إلى السكان قد تحسنت، فإن الاحتياجات الإنسانية لم تقل. ويواجه مجتمع المساعدة الإنسانية، في كامل أنحاء البلد هياكل أساسية متضررة وسكانا في حاجة ماسة إلى المساعدة الأكثر أساسية من غيرها، أي الأغذية، والمأوى، والرعاية الصحية، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم والزراعة. ويشهد على هذه الحاجة المتواصلة كميات المواد الغذائية البالغ حجمها ٢٨١ ٩ طنا متريا التي سلّمها برنامج الأغذية العالمي إلى ٧٢٩ ٦٤٤ مستفيدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويرد في تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية أن من المرافق الصحية العامة والخاصة التي كان يبلغ عددها قبل الحرب ٣٦٨ مرفقا، لا يعمل الآن سوى ٢٥ مرفقا؛ وتعمل الآن المؤسسة مونروفيا للإمداد بالمياه بأقل من ١٠ في المائة من طاقاتها؛ وتقل نسبة الوصول إلى مياه الشرب المأمونة في المناطق الريفية في ليبريا عن ١٢ في المائة؛ وتبلغ نسبة الوصول إلى المرافق الصحية الملائمة في المناطق الريفية في ليبريا ١ في المائة؛ وهناك ٦٠ في المائة من الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة لا يذهبون إلى المدارس. وليست هذه سوى أمثلة قليلة على الاحتياجات الإنسانية الماسة والعاجلة في ليبريا. ومن التحديات الإنسانية الكبيرة القائمة أيضا الآن إعادة اللاجئين في المنطقة الفرعية البالغ عددهم حسب تقدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٠٠٠ ٦٦٠ لاجئ إلى أوطانهم وإعادة توطين ٠٠٠ ٧٥٠ من المشردين في الداخل. ويحتمل أن تتسبب بداية موسم الأمطار في الوقت نفسه في مفاقمة الحالة الإنسانية وإعاقة الوصول إلى السكان نظرا لأن العديد من الطرق التي فتحت مؤخرا قد لا تصمد أمام الأمطار.

٣٨ - وتستجيب حاليا مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية كل في مجالات خبرتها. وكان هناك عموما نوعان من الأنشطة الإنسانية، ويشمل النوع الأول منها الأنشطة التي تنفذ استجابة للأزمات الحادة. ويشمل النوع الثاني من التدخل الأنشطة الأكثر تطلعا للمستقبل التي تلبي الاحتياجات الفورية في حين تمهد الطريق لأنشطة التأهيل. وباستمرار تطور عملية السلام إيجابيا، ستركز الأنشطة الإنسانية أكثر على تيسير العودة الطوعية للمشردين في الداخل واللاجئين الليبريين إلى أوطانهم. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التحضير للعودة الطوعية إلى الوطن وتيسيرها، وهي تخطط إلى إنشاء مكاتب ميدانية في فاهون، وفونياما، وغبارنغا، وزديدور وهاربر لتنفيذ أنشطة الحماية والرصد. وكانت عمليات عودة السكان حتى الآن مشتتة. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنظيم زيارات إلى ليبريا قامت بها وفود من اللاجئين الليبريين لتمكينهم من التأكد بأنفسهم من الأوضاع السائدة الآن في ليبريا.

٣٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وجهت الأمم المتحدة نداء موحدا مشتركا بين الوكالات من أجل ليبريا طلبت فيه مبلغ ٣١,٢ مليون دولار لأغراض التدخلات الإنسانية العاجلة. وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بلغ ما استلمته في إطار النداء ٢٠ في المائة فقط من مجموع المبلغ المطلوب. وكان موعد انقضاء النداء محددا في ٣٠ حزيران/يونيه غير أنه نظرا لاستمرار الحاجة إلى المساعدة الإنسانية المبيّنة أعلاه وانعدام الدعم المالي، ستمتد فترة النداء حتى نهاية العام.

الأنشطة الانتقالية

٤٠ - يتواصل تنفيذ الأنشطة الانتقالية، وأدت حتى الآن إلى خلق فرص عمالة وتدريب قصيرة الأجل لنحو ٠٠٠ ١٥ مُسرحا من المقاتلين السابقين من بين ٣١٥ ٢١ مقاتلا سُرحوا خلال عملية نزع السلاح والتسريح. وتم أيضا تشغيل عدد مماثل من المدنيين في هذه المشاريع المجتمعية والكثيفة الاستخدام لليد العاملة والتي تشمل مجموعة عريضة من الأنشطة، بما في ذلك الأشغال العامة، ودعم المؤسسات الصغيرة ذات التأثير السريع، وتعزيز القدرات والهياكل الأساسية في قطاعي الصحة والتعليم، والتربية المدنية، وإسداء المشورة وتنمية المهارات.

٤١ - وافق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، المكلف بمهمة التنسيق الشامل للأنشطة الانتقالية، على ٤٧ مشروعا للشركاء المنفذين، تشغل مباشرة قرابة ٠٠٠ ١٠ من المقاتلين السابقين والمدنيين. ونفّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مشروع نفّذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ١١٠ من المشاريع، مركّزا على الأشغال العامة، وموفرا وظائف مؤقتة لقرابة ٠٠٠ ١٠ من المقاتلين السابقين والمدنيين. وشرعت منظمة العمل الدولية، في إطار مشروع لها، ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تدريب ما يزيد على ٧٠٠ ١ من المقاتل السابقين والمدنيين تدريبا قصير المدة. واللجنة الأوروبية نشطة جدا هي الأخرى من خلال مشاريعها الصغيرة البالغ عددها ١٢٨ مشروعا، والتي يجري حاليا تنفيذ ٧٥ مشروعا منها، ووفرت العمل لفترات قصيرة لقرابة ٠٠٠ ٨ من المقاتلين السابقين والمدنيين. ونفّذ المعهد الأفريقي الأمريكي بعثة في بداية شهر أيار/مايو حددت ٤٠ ضابطا من الضباط ذوي الرتب العالية من الفصائل المنحلة سيمنحون زمالات تدريب قصيرة الأجل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلاوة على ذلك، هناك ما يزيد على ٣٠٠٠ من المقاتلين الأطفال السابقين يستفيدون من أنشطة تدعمها اليونيسيف، وصندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) والمنظمات غير الحكومية الوطنية.

٤٢ - وقام إنشاء البرامج الانتقالية على ضرورة أن يظل المقاتلون السابقون يعملون في وظائف تدر عليهم دخلا في حين كان يتم وضع برامج إعادة الإدماج، وبالتالي الإسهام في تهيئة ظروف ملائمة لإحلال سلم دائم وإجراء الانتخابات. وتم بالفعل تحقيق هذه الأهداف إلى حد بعيد ويتوقع أن تعجز الأنشطة الانتقالية في ٣٠ حزيران/يونيه، موعد دخول برامج إعادة الإدماج حيز النفاذ. وستصبح الأنشطة الانتقالية الجارية الآن متداخلة مع برنامج إعادة الإدماج. وكما هو مبيَّن في الجزء سابعا أدناه، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٢ أيار/مايو على رصد مبلغ ٤,٧٥ مليون دولار لدعم برنامج إعادة الإدماج. والأعمال التحضيرية جارية الآن من أجل التعجيل ببدء تنفيذ البرنامج، الذي سيرث موارد ومعدات المشاريع الانتقالية الجارية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التعاون، حيثما أمكن، على إنشاء وحدات تنفيذ مشتركة للمساعدة على إعادة إدماج اللاجئين العائدين والمشردين في الداخل. وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٧ أنشأت وزارة التخطيط لجنة توجيه وطنية لإعادة الإدماج ستشكل حجر الزاوية لعملية الانتعاش من خلال برنامج إعادة توطين وإعادة إدماج، قائم في الريف ولا يستهدف فئة معيَّنة ومدته سنتان.

سابعا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

حالة برامج إعادة الإدماج

٤٣ - في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بدأ تنفيذ برنامج منظومة الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لإعادة الإدماج المجتمعي وبناء السلم في ليبريا، الذي ينسقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بالاشتراك مع نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل ليبريا المذكور أعلاه ومرتبطا به. والهدف من البرنامج هو تحقيق استئناف عملية التنمية. وحتى الآن لم يكن هناك سوى استجابة محدودة للغاية من الجهات المانحة. بيد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سجل تبرعات أعلنتها جهات مانحة لأغراض موارد تقاسم التكاليف، قيمتها ٣,٠٤ مليون دولار لدعم أنشطة إعادة الإدماج والأنشطة الانتقالية. وتتكون هذه التبرعات من مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من حكومة الولايات المتحدة ومبلغ ٢,٥٤ مليون دولار من حكومة هولندا. واستلمت اليونيسيف مبلغ مليوني دولار من الاتحاد الأوروبي لأغراض التعليم الابتدائي ومبلغا إضافيا قدره مليون دولار من حكومة الولايات المتحدة لأغراض إعادة إدماج الشباب المتأثرين بالحرب.

٤٤ - وفي ١٢ أيار/مايو، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مبلغ ٤,٧٥ مليون دولار لأنشطة إعادة الإدماج. ويجري بذل الجهود لتعبئة موارد إضافية قدرها ٥,٢٥ مليون دولار للوصول بالموارد المتاحة لبرنامج إعادة الإدماج إلى نحو ١٠ ملايين دولار. بيد أن هذا المبلغ سيظل أقل بكثير من مبلغ ٤٦,٩١ مليون دولار المطلوب في البرنامج المشترك بين الوكالات.

٤٥ - وتقوم وكالات الأمم المتحدة بدور رئيسي في إعادة بناء القدرات في المؤسسات الحكومية التي تعتبر حاسمة في إعادة الإدماج وعملية الانتعاش. وتلقّت وزارات التخطيط والشؤون الاقتصادية، والزراعة، والصحة والرعاية الاجتماعية، والتجارة، والتعليم، ومكتب الميزانية وبعض المنظمات غير الحكومية المحلية دعما سوقيا أوليا من أجل جعلها فعالة من جديد. ويشجع أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عودة المواطنين المغتربين عن طريق برنامج نقل المعرفة من خلال الوطنيين المغتربين. وتقوم منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع وزارة الصحة، بتنفيذ عملية مماثلة في مجال الصحة.

مركز جهود التعمير

٤٦ - قبل أزمة نيسان/ابريل ١٩٩٦، قام فريق مشترك تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/البنك الدولي بإيفاد بعثة ميدانية إلى ليبريا بناء على طلب الحكومة. وكان الهدف الرئيسي للبعثة دعم الجهود الوطنية في وضع برنامج واقعي للإصلاح والانعاش وتنفيذه. وفشلت العملية بسبب أزمة نيسان/أبريل ١٩٩٦، غير أنه تم إحياؤها الآن.

٤٧ - وأوفدت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ووزارة الزراعة إلى الميدان بعثات لإجراء تقييم على الصعيد الوطني للإعداد لوضع خطة رئيسية وطنية لإعادة الإدماج في المجال الزراعي.

ثامنا - الجوانب المالية

٤٨ - أوصت اللجنة الخامسة في تقريرها إلى الجمعية العامة المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (A/51/504/Add.2) باعتماد مبلغ إجمالي قدره ١٠٠ ٤٤٧ ٢٠ دولار على أن يقسم بمعدل شهري إجماليه ٩٢٥ ٧٠٣ ١ دولارا (صافيه ٥٢٥ ٥٧٦ ١ دولارا) لمواصلة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة.

٤٩ - وهكذا، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة حسب الموصى به في الفرع التاسع أدناه، فإن تكلفة الإبقاء على بعثة المراقبين أثناء فترة التمديد ستقتصر على المعدلات المشار إليها أعلاه.

٥٠ - وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة إلى الحساب الخاص للبعثة منذ ابتداء بعثة المراقبين ١٧,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ نحو ٦٩٤ ١ مليون دولار.

٥١ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني لتنفيذ اتفاق كوتونو في ليبريا، بلغ مجموع المساهمات الواردة حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ نحو ٢٥ مليون دولار، وبلغ مجموع النفقات المأذون بها نحو ٢٤,٩ مليون دولار.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٥٢ - تقترب عملية السلام في ليبريا حاليا من مرحلة الذروة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب حكومة جديدة بطريقة ديمقراطية. ويعود الفضل لجميع المعنيين في أن ليبريا تمضي قدما نحو هذه الانتخابات في جو يسوده الهدوء والسلام منذ الاختتام الناجح لعملية نزع السلاح في شباط/فبراير.

٥٣ - وبالرغم من الوقت الذي انقضى للوصول إلى هذا المنعطف، فإن الجدول الزمني للمراحل المتبقية من العملية ضيق للغاية. وفي حين أرحب بالمرونة التي أبداها اجتماع مؤتمر قمة لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا بشأن تمديد الفترة الانتخابية، فإن أجل التمديد يقل عن الوقت الذي يُحتاج إليه في الظروف الاعتيادية لضمان الأداء الصحيح لجميع العمليات التقنية التي تنطوي عليها الانتخابات. والجدول الزمني الانتخابي الذي وضعته لجنة الانتخابات المستقلة الليبرية، التي تتحمل مسؤولية التخطيط للانتخابات وإجرائها، هو جدول صارم يتطلب أوثق أنواع التعاون والتنسيق الممكنة بين جميع الجهات الفاعلة المشتركة.

٥٤ - وفي حين يشجعني وجود ما يدل على هذا التعاون الوثيق، لا تزال هناك حاجة لعمل الكثير. وقد أدى المؤتمر الخاص بدعم عملية السلام في ليبريا، الذي اجتمع من جديد في ١٢ حزيران/يونيه في جنيف، دورا قيما في جمع المانحين وبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ووكالات الأمم المتحدة لتسوية بعض مسائل التنسيق والتمويل المستحكمة. وأحيط علما مع التقدير البالغ بنتائج اجتماع المؤتمر المعقود في ١٢ حزيران/يونيه، وأعرب عن إمتناني للوزراء وغيرهم ممن حضروا المؤتمر والمانحين الذين أعلنوا تبرعاتهم. وأرحب بصورة خاصة بإعلان الرئيس توم إيكيمي عن اعتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التعاون مع الأمم المتحدة في إنشاء آلية تنسيق مشتركة لمواءمة الإعداد للانتخابات وإجرائها. وستُمكن هذه الآلية الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الاجماع عند التصديق على نتائج الانتخابات، مما يساعد على تعزيز الحكومة الجديدة التي تنشأ عنها.

٥٥ - ولا تكفي الموارد السوقية في ليبريا، في الوقت الحالي، لدعم جميع الأنشطة المتصلة بالعملية الانتخابية. فهناك إفتقار بشكل خاص إلى طائرات النقل العمودية، وعلى مستوى المقاطعة إلى المركبات ومعدات الاتصالات. فتوفير وسائل كافية للنقل بالطائرات العمودية استعدادا للانتخابات أساسي جدا. ومما يزيد في أهمية وسائل النقل الجوي هو أن الانتخابات ستجري في وسط موسم الأمطار، عندما يتعذر اجتياز كثير من الطرق وتنعزل المجتمعات المحلية بسبب الفيضانات. وفي هذا السياق، أجدد نداءي للمانحين بتقديم تبرعات إضافية على نحو ملائم، إما إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا.

٥٦ - وأعرب عن امتناني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على جهودها في إجلاء موظفي الأمم المتحدة وموظفين دوليين آخرين من فريتاون. وأشعر ببالغ القلق إزاء الأثر الضار الذي يحتمل أن تتركه التطورات في سيراليون على الحالة في ليبريا، وسأراقب الحالة هناك عن كثب.

٥٧ - إن الهدوء الذي ساد في ليبريا في الأشهر القليلة الماضية والذي يجب أن يعزى الفضل التام فيه إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإلى قائد القوة، اللواء فكتور مالو، لا يمكن اعتباره أمرا حتميا. وبصورة خاصة، لا يمكن استبعاد إمكانية حدوث اضطرابات خلال الانتخابات أو بعدها، خصوصا إذا حصل تنازع حاد حول النتائج. وهناك أيضا شرط بإجراء جولة انتخابية نهائية للرئاسة تجري، إذا دعت الحاجة لذلك، في ٢ آب/أغسطس يتبعها تنصيب حكومة جديدة في ١٦ آب/ أغسطس. وأعتقد أنه ينبغي أن تبقى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا هناك بقوامها الحالي حتى ذلك التاريخ لكي تواصل إثبات التزام المجتمع الدولي بعملية السلام في ليبريا، ولذلك سأوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر نهائية حتى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧. وفي غضون ذلك، أعتزم الاستمرار في إبقاء المجلس على علم تام بجميع التطورات الهامة في ليبريا، وخاصة أثناء الانتخابات وبعدها مباشرة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى حرية الانتخابات ونزاهتها ومصداقيتها وأية تغيرات قد تطرأ على الحالة الأمنية.

٥٨ - ولن يعني رحيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الذي أتصور أنه سيبدأ بعد تنصيب الحكومة الجديدة بقليل، نهاية ارتباط الأمم المتحدة بليبريا. ففي الواقع، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للعمليات الديمقراطية والإنمائية في ذلك البلد. وبالإضافة إلى العمل الإنمائي الذي ستستمر فيه وكالات الأمم المتحدة، أتصور أن الأمم المتحدة قد تحتفظ، رهنا بموافقة الحكومة القادمة، بمكتب سياسي صغير في منروفيا لفترة محدودة سيتفق عليها مع الحكومة القادمة ورهنا بموافقة مجلس الأمن. وسيسهم هذا الوجود في تعزيز الاستقرار في ليبريا بينما توطد الحكومة المنتخبة سلطتها وتضطلع بمسؤولياتها.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا
حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧

	المراقبون العسكريون	أفراد آخرون[أ]	المجموع
أوروغواي	٢	-	٢
باكستان	١٥[ب]	-	١٥
بنغلاديش	٧	٧	١٤
الجمهورية التشيكية	٥	-	٥
الصين	٧	-	٧
كينيا	١٣	-	١٣
ماليزيا	٣	-	٣
مصر	١٤	-	١٤
نيبال	٦	-	٦
الهند	١٤	-	١٤
المجموع	٨٦	٧	٩٣

(أ) الموظفون الطبيون.

(ب) يشمل هذا العدد كبير المراقبين العسكريين.

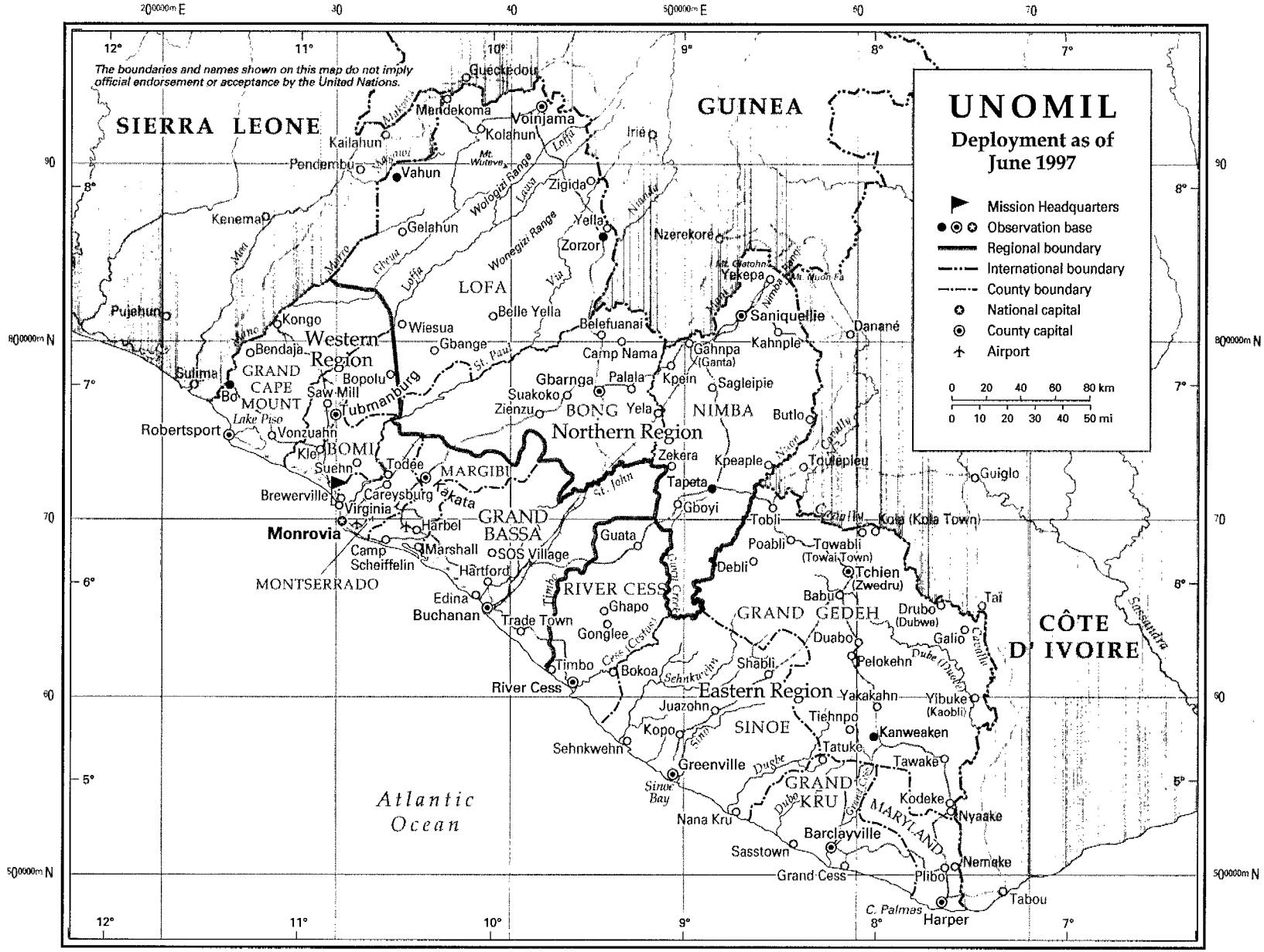
UNOMIL
Deployment as of June 1997
Mission Headquarters
Observation base
Regional boundary
International boundary
County boundary
National capital
County capital
Airport
0 20 40 60 80 km
0 10 20 30 40 50 mi
The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
SIERRA LEONE
GUINEA
CÔTE D' IVOIRE
Atlantic Ocean
Western Region
Northern Region
Eastern Region
LOFA
BONG
NIMBA
GRAND CAPE MOUNT
BOMI
MARGIBI
GRAND BASSA
RIVER CESS
GRAND GEDEH
SINOE
GRAND KRU
MARYLAND
MONTSERRADO
Monrovia
Buchanan
River Cess
Greenville
Harper
Barclayville
Zwedru
Kanweaken
Voinjama
Gbarnga
Kakata
Bopolu
Saw Mill
Tubmanburg
Robertsport
Careysburg
Virginia
Harbel
Marshall
Camp Scheiffelin
Hartford
Edina
Trade Town
Ghapo
Gonglee
Timbo
Bokoa
Sehnkwehn
Nana Kru
Sasstown
Grand Cess
Juazohn
Kopo
Tiehnpo
Tatuke
Tawake
Kodeke
Nyaake
Nemake
Plibo
Tabou
Yakakahn
Yibuke (Kaobli)
Pelokehn
Shabli
Duabo
Drubo (Dubwe)
Galio
Taï
Babu
Debli
Poabli
Towabli (Towai Town)
Kola (Kola Town)
Tobli
Gboyi
Tapeta
Zekera
Kpeaple
Tchien (Zwedru)
Guiglo
Butlo
Sagleipie
Kpein
Palala
Camp Nama
Gahnpa (Ganta)
Kahnple
Saniquellie
Danané
Belefuanai
Belle Yella
Yekepa
Nzerekoré
Yella
Zorzor
Zigida
Irié
Kolahun
Mendekoma
Gueckedou
Vahun
Pendembu
Kailahun
Gelahun
Kenema
Wiesua
Gbange
Kongo
Bendaja
Pujehun
Sulima
Bo
Vonzuahn
Kle
Suehn
Todee
Brewerville
Camp SOS Village
Lake Piso
Mt. Wuteve
Mt. Gletohn
Mt. Nimba
Wologizi Range
Wonegizi Range
Loffa
Lofa
Mano
Moa
Meni
Gbeya
Nimba
Cavally
St. Paul
St. John
Sassandra
Dube (Dubwe)
Sehnkwehn
Sinoe Bay
C. Palmas
Map No. 3802 Rev. 23 UNITED NATIONS June 1997
Department of Public Information Cartographic Section